

ولا يلزم اقتدار الطبيعة بطبيعتها بل يتكفل
الشرط وانتها المانع **فذلك** القابل **كفر** اي
كافرا وذا وكفر ويصح رجوع اسم الاشارة
للعقود المبرومة من قبل فاعلم ظاهر على معني
فقوله كفر فيكون القابل به كافر لانه اثبت
الشرك والحزب لله تعالى عن ذلك **عند جميع**
اهل الملة اي ملة الاسلام والملة والدين هي
والشرعية عبارة عن الاحكام الشرعية في مبدء
والذات كغيرها مختلفة بالاعتبار لان الاحكام
الشرعية من حيث انها تملي كالتفصيل ومن
حيث انها يتبين بها اي يتعمد بها دين ومن
حيث انها تفرقة اي بينها الشايع شريعة
اي مشروعة **واعلم** ان العلم يستفاد
قالوا بتاثير الطبايع والاعمال قالوا ان الواجب
الوجود الشرفي العالم بالهدة فهو تعالى جلته فيه
فليد قالوا ان العلم قديم لانه يلزم من قدم
العلم قديم المعلول فقد استدل له تعالى بحكم
الاختيار وعدم العدم فلا شك في كفره عند
المسلمين ولما عمل ان العالم بحسب القرين
والمقديس كانه فاعل بالجمع وفاعل بالهدة
وفاعل بالاختيار وهو الذب ان مشا فعل وان
شا

شا ترك وكلها قال بها الفلاسفة والثالث
كلا لاشان عندهم واما السلطان فيقولوا الاملا
خير ثم هو محض من بالواحد القهار سبحانه
وتعالى **ومن يقبل** من اهل الزيغ ان هذا
الامر العادي يقرش **بالقوة المودعة**
اي بواسطة قوة اودعها الله تعالى فيها علم ان
العبد يقرش بقدرته الحادثة التي خلقها الله
تعالى فيه فالنار توتر بقوة خلقها الله تعالى
فيها وكذا الباقي **فذا** القابل **بدعيب**
نسبة للدعفة خلق فالسنة لانه يتمسك به
بسنة السلف الصالح التي اخذوها عن النبي
صلى الله عليه وسلم وليس كما فرغ على الصحيح
ما تقدم واذ كان **بدعينا** **فك** **تلتفت** اي لقوله
بل يجب الاعل من عند وتمسك بقول اهل
السنة من انه لا تاثير لما سوي الله تعالى اصلا
لابالطبع والاعلة والابواسطة قوة اودعت
فيها وانما تاثير الله وحده فحسب اختياره
وان قلت **ان بعض** اهل السنة قال
بالتاثير بواسطة القوة ورجح الامام القرابي
والامام السبكي كما نقل السيوطي فكيف يكون
القابل به **بدعيا** وفي كراهة قوله قلت